S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3057
28 February 1992

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والخمسين بعد الالف الثالثة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس:	السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية)
الاعضاء:	
الاتحاد الروسي	السيد فورنتسوف
اكوادور	السيد أيالا لاسو
بلجيكا	السيد فان دَيلي
الرأس الاخضر	السيد بربوسا
زمبابوي	السيد زننغا
الصين	السيد لي داويو
فرنسا	السيد مريميه
فنزويلا	السيد أرّيا
المغرب	السيد سنوسي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
النمسا	السيد هوهنفلنر
الهند	السيد غاريخان
هنغاريا	السيد إردوس
اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-60360 ٠٥٠٣ح(٩٢)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في كمبوديا

تقرير الأمين العام بشأن كمبوديا (S/23613 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة .

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/23613 و Add.1 ، وتتضمنان نص تقرير الأمين العام بشأن كمبوديا . ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/23651 ، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في أثناء مشاورات المجلس .

أفهم أن المجلس على استعداد للمضي بالتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع أي اعتراض ، سأطرح مشروع القرار على التصويت الآن .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، اكوادور ، بلجيكا ، الرأس الأخضر ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، فنزويلا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا . بذلك يكون مشروع القرار قد أُعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٤٥ (١٩٩٢) .

أُعطي الكلمة الآن للأمين العام الذي أبدى لي رغبته في الادلاء ببيان .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بعد أسبوع واحد من اتخاذ القرار ٧٤٣ (١٩٩٢) بشأن يوغوسلافيا ، اعتمد مجلس الأمن لتوه القرار ٧٤٥ (١٩٩٢) ، وهو ، بهذا ، اعتمد مشروعا يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبلد المعني وللأمم المتحدة على حد سواء .

إن الاتفاقات التي تنص على التسوية السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا ، والموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، تدعو مجلس الأمن إلى إنشاء سلطة انتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا . وهذه السلطة مكلفة بالقيام بمهمة حساسة وصعبة ، تتمثل في وضع نهاية لعقدين من الحرب والدمار والمعاناة والقتل الوحشي ، وخلق الظروف المؤاتية لإقامة سلام دائم يتيح لشعب كمبوديا إجراء انتخابات حرة وديمقراطية .

إن خطة تنفيذ هذه العملية واردة في التقرير S/23613 ، المعروض على مجلس الأمن ، وتتضمن الإضافة ١ للتقرير التقديرات الأولية للآثار الإدارية والمالية المترتبة على الخطة . وقد تبدو الخطة طموحة ، وتكاليفها مقلقة إلى حد ما ، إلا أنها تعبر في صور عملية عن جوانبها المتعددة ، وبدرجة ما عن الولاية الفريدة التي توخاها واضعو اتفاقات باريس والتي أقرها بالإجماع كل من مجلس الأمن والجمعية العامة .

وعلى أساس الولاية المعطاة بموجب اتفاق باريس ، يقترح في خطة التنفيذ المقدمة إلى مجلس الأمن تكليف السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا بهيكل مؤلف من سبعة عناصر متميزة تغطي المجالات التالية : حقوق الانسان ؛ والانتخابات ، والترتيبات العسكرية ؛ والإدارة المدنية ؛ والشرطة ؛ وإعادة توطين اللاجئين والأشخاص المشردين ؛ وتقديم المساعدة للتأهيل وإعادة البناء في كمبوديا خلال الفترة الانتقالية . كما أن المقترحات الواردة في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن تستند إلى المعلومات التي جمعها عدد من بعثات الأمم المتحدة ، وبصورة خاصة البعثات التي أوفدت إلى كمبوديا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩١ .

لقد أُعدت هذه المقترحات بدافع تحقيق أسرع وزع ممكن للسلطة وإجراء الانتخابات في أواخر شهر نيسان/ابريل أو أوائل شهر أيار/مايو ١٩٩٣ ، أي قبل موسم الأمطار . ويتفق هذا التاريخ مع رغبة الكمبوديين ورغبة المجتمع الدولي ؛ وسيكون بالتالي لازمة سياسية رئيسية ، وأود أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن ، بأنه سيبذل كل ما يمكن للحفاظ على هذا الجدول الزمني وتنفيذ الولاية الموكلة إلى السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا على أكمل وجه .

إلا أنه سيكون من الضروري إبداء قدر من المرونة في تنفيذ هذه العملية : فالتقديرات الواردة في التقرير المعروض على المجلس تستند إلى معلومات لا يمكن اعتبارها أكيدة أو كاملة . ويجب بالتالي استعراضها في ضوء التجربة وفي ضوء الحالة في الميدان . وسيعمل ممثلي الخاص على ضمان وزع مختلف مكونات السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا وفقا لخطة دقيقة ، مراعيا المهام التي ينبغي القيام بها في كل مرحلة من هذه العملية ، وضامنا الاستخدام الأمثل للموارد .

ومن جانبي ، فإنني لن أكف عن إبلاغ المجلس بشكل منتظم بالتقدم المحرز في تنفيذ العملية ، وتقديم المقترحات للمجلس عن أية تعديلات من شأنها أن تعزز فعاليتها ونجاعتها . وإنني أنوي زيارة كمبوديا خلال نيسان/ابريل لأتفحص شخصيا مدى تقدم العملية بأكملها في الميدان .

ولكنني أود أن أؤكد أن السلطة لن تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها بفعالية إلا بقدر ما يوفر لها من الموارد البشرية والمالية الضرورية . إن حجم وضخامة هذه العملية يتطلبان أن تكون هذه الموارد متاحة بالكامل بحلول الوقت المحدد في الجدول الزمني للتنفيذ . وإنني في هذا الصدد ، ممتن للدول الأعضاء على قبولها الإجماعي لإقتراحي بالمصادقة على تخصيص مبلغ أولي قدره ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الاسهامات لتمكين الأمانة العامة من البدء دون تأخير بالأعمال التحضيرية الضرورية لإنشاء السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا .

ويحدوني الأمل أن تتوفر هذه الائتمانات في الأيام المقبلة كما تم الاتفاق على ذلك . ويمكن عندئذ أن يجري الإعداد للميزانية الكاملة للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ومناقشتها وفقا للإجراءات المعمول بها الآن . وليس لدي شك في أن تمضي هذه العملية بروح إيجابية بناءة بغية أن توضح الى أقصى حد ممكن الأسس اللازمة لنجاح هذه العملية .

كما أود أن أقول أن نجاح السلطة يعتمد أيضا وبصورة رئيسية على التعاون التام من جانب الأطراف الكمبودية وجميع الأطراف المعنية الأخرى . ويجب عليها جميعا أن تحترم بدقة التزاماتها التي تعهدت بها بحرية باعتماد اتفاقات باريس . وفي هذا الصدد ، سيضطلع المجلس الوطني الأعلى بدور أساسي تحت القيادة الحكيمة لرئيسه ، الأمير نورودوم سيهانوك . والمجلس الوطني الأعلى بالطبع يجسد سيادة كمبوديا أثناء الفترة الانتقالية . ولكنه ينبغي أن يصبح الإطار والأداة للمصالحة الوطنية الحقيقية والمتأصلة القائمة على الاهتمام بالمصالح العليا لكمبوديا ولشعبها الذي عانى طويلا . ولن يتمكن المجلس الوطني الأعلى إلا في ظل هذه الظروف من الاضطلاع على أتم وجه بالمسؤوليات الموكولة إليه بموجب اتفاقات باريس وبذلك يسهم في تهيئة مناخ التناغم والسلم والثقة اللازم لتنفيذها الفعال .

ومن الأساسي طوال هذه العملية أن يشعر الكمبوديون والمجتمع الدولي برمته ، ودون أدنى شك ، بأن مجلس الأمن متحد وحازم في دعمه المستمر للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا . فهذه العملية توفر لنا فرصة تاريخية لاستعادة السلم في كمبوديا والإسهام بقيام عهد جديد في جنوب شرقي آسيا وفي العلاقات الدولية .

وفي التحليل النهائي يتوقف مصير هذه العملية ، هذا المشروع النبيل ، على الإرادة الجماعية لإيصالها الى خاتمة ناجحة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر الأمين العام على بيانه المعين والمستنير والايجابي فيما يتصل بأكبر أنشطة صون السلم التي

اضطلعت بها الامم المتحدة على الإطلاق وبالتأكيد بنشاط من أهم أنشطتها وأكثرها تعقدا .

السيد ميرييميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ وقعت الدول المشاركة في مؤتمر باريس على اتفاقات بشأن تسوية سياسية شاملة للصراع الكمبودي . وهذه الاتفاقات التي أنهت حربا ومأساة استمرت ٢٠ عاما في ذلك البلد أعطت للامم المتحدة دورا رئيسيا لم يسبق له مثيل . فللمرة الاولى يُعهد الى منظمتنا دفعة واحدة بتنظيم وتنفيذ الانتخابات لجمعية تأسيسية ورصد الجوانب العسكرية للتسوية وكفالة عودة اللاجئين والاشخاص المشردين ، والنهوض بحقوق الإنسان والشروع بإعادة تعمير البلد . وللاضطلاع بتلك الولاية ، تنص الاتفاقات على إنشاء السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، وهي السلطة التي ستؤدي مهامها في تعاون وثيق مع المجلس الوطني الاعلى في كمبوديا برئاسة صاحب السمو الملكي الامير نورودوم سيهانوك .

وفي ١٩ شباط/فبراير قدم الامين العام الى أعضاء المجلس تقريرا يتضمن خطته لتنفيذ اتفاقات باريس . وباتخاذ القرار ٧٤٥ (١٩٩٢) ، يكون مجلس الامن قد وافق للتو على التقرير وقرر رسميا إنشاء السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا . لقد شرع في أهم وأكمل عملية اضطلعت بها الامم المتحدة على الإطلاق في صيانة السلم .

وفي الفقرة ٤ يطلب القرار الى الامين العام أن يقوم بوزع السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا بأسرع ما يمكن .

إن الامم المتحدة ممثلة بالفعل في كمبوديا . فالقرار ٧١٧ (١٩٩١) قد أنشأ بعثة الامم المتحدة المتقدمة في كمبوديا ، الموكول إليها الإسهام في احترام وقف اطلاق النار والشروع في برنامج لتوعية الشعب بمخاطر الالغام . وقد توسعت تلك الولاية مؤخرا ، بموجب القرار ٧٣٨ (١٩٩٢) ، لتشمل عمليات إزالة الالغام . ويشيد وفدي بأعضاء البعثة الذين أسهموا إسهاما كبيرا في توطيد المصالحة بين الكمبوديين والتغلب على الصعاب التي نشأت .

بيد أنه من الضروري بإلحاح اليوم التحرك صوب المرحلة التالية . إن وزع السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا يلبي الرغبات الملحة للكمبوديين . والجميع مدركون لضرورة الاستفادة الى أقصى حد من الوقت المتبقي قبل موسم الأمطار . وأي تأخير سيكون ضارا للغاية . وكما يذكرنا القرار ٧٤٥ (١٩٩٢) . من الحيوي أن تجري الانتخابات بحلول أيار/مايو ١٩٩٣ على أبعد تقدير . ونرحب بالتأكيدات التي قدمها الأمين العام لتوه في هذا الصدد .

لقد أكد الأمين العام في تقريره على الشروط التي لا بد في رأيه من توفرها من أجل نجاح العملية .

وأود أن أؤكد من جديد على شرطين من هذه الشروط .

أولا ، يجب أن تحظى السلطة بالتعاون التام من جميع الأطراف المعنية ، وقبل كل شيء من الكمبوديين في مجموعهم . ولا غنى عن هذا التعاون من أجل أمن أعضاء السلطة . وفي هذا الصدد من المزعج للغاية ذلك الهجوم المؤسف الى درجة كبيرة في ٢٥ شباط/فبراير على طائرة عمودية تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا . ولا غنى عن التعاون أيضا من أجل إنجاح عملية الأمم المتحدة . وبهذه الروح تحفظ الاتفاقات دورا قياديا للمجلس الوطني الأعلى . وهنا أشيد بصاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك الذي يرأس المجلس بقدر كبير من السلطة والمقدرة والذي يجسد أفضل من أي شخص آخر روح الحوار والمصالحة بين الكمبوديين .

ثانيا ، ينبغي أن تزود السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا بالموارد المالية الكافية . ونحن ندرك أيضا الصعاب التي ستواجهها الدول الأعضاء في توفير الموارد على هذا النطاق في الوقت الذي تتضاعف فيه عمليات صون السلم . ولهذا فإن وفدي يؤكد أيضا تأكيد على ضرورة تحقيق أنجع استخدام ممكن للموارد .

أشكر الأمين العام على نوعية العمل الممتازة في إعداد تقريره المقدم الى مجلس الأمن . كما أهنئ السيد رفيع الدين أحمد ، والكل يعرف الدور الذي اضطلع به في تحضير الاتفاقات ، والسيد ياسوشي اكاشي ، الذي يضطلع بدور أساسي بصفته ممثلا خاصا .

وبالقرار الذي اتخذه مجلس الامن للتو نكون قد انخرطنا الآن فعليا في تنفيذ الاتفاقات . وفرنسا ، وخصوصا بصفتها مشاركة في رئاسة مؤتمر باريس ، لم تدخر جهدا في تحقيق ذلك ، في تعاون وثيق مع المشارك الاندونيسي في الرئاسة ، والكمبوديين وجميع الاعضاء الآخرين في المؤتمر . وتعتزم فرنسا أن تسهم إسهاما نشطا في إنجاح خطة الامم المتحدة التي من شأنها أن توطد إعادة استتباب السلم في كمبوديا والإعداد لمستقبل ذلك البلد .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

نيابة عن الحكومة البريطانية ، أود أن أشكر الامين العام على تقريره الممتاز وعلى ما يمثله من عمل المسؤولين بالامم المتحدة لشهور ، تحت القيادة القديرة للسيد رفيع الدين أحمد - في أول الأمر - ثم بعد ذلك للممثل الشخصي للامين العام السيد ياسوشي أكاشي . إن تقرير الامين العام يعرض خطة كاملة أمينة لتنفيذ الاتفاقات الموقع عليها في باريس في شهر تشرين الأول/اكتوبر الماضي . وإنني أحيي الحكومتين الفرنسية والاندونيسية على مبادرتهما بعقد مؤتمر باريس بشأن كمبوديا ، وكذلك جميع الحكومات التي أسهمت في أعماله . وإن كان مما يثير الاستياء استفراد حكومة بالذكر إلا أنني أود أن أذكر الحكومة الاسترالية التي اعترفت في مرحلة مبكرة بمدى دور الامم المتحدة في تنفيذ تسوية سلمية في كمبوديا .

لقد شاركت حكومة بلادي وبشكل وثيق للغاية في هذا العمل منذ البداية . لقد كانت رئيسة الوزراء السابقة ، السيدة مارغريت تاتشر ، هي التي اقترحت في عام ١٩٨٨ ضرورة أن تساعد الدول دائمة العضوية في هذا المجلس على البحث عن السلم في كمبوديا . وقد أدى هذا إلى اتفاق نيويورك الإطاري المؤرخ في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، الذي أصبح الأساس لاتفاقات جنيف .

ومنذ التوقيع على اتفاقات باريس ، اتخذت المملكة المتحدة عددا من الخطوات . فتحنا بعثة دبلوماسية في فنوم بنه برئاسة سفير ذي خبرة ، مهمته الرئيسية المساعدة على تنفيذ الاتفاق . وأسهمنا بمراقبين وخبراء للتطهير من الالغام في بعثة الامم المتحدة المتقدمة في كمبوديا . وقد تعهدنا حتى الآن بدفع مليوني جنيه استرليني لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لسداد نفقات إعادة الافراد المقيمين في مخيمات على طول الحدود التايلندية الكمبودية . ونخطط أيضا من أجل الإسهام بأكثر من ١١ مليون جنيه استرليني خلال السنوات الثلاث القادمة لدعم الانشطة الإنسانية بواسطة المنظمات الدولية داخل كمبوديا . وعند تخصيص هذا المبلغ ، ستعطى الاولوية

لمشاريع المياه والصحة . لقد قدم بالفعل إلى برنامج الغذاء العالمي مبلغ ٠٠٠ ٧٥٠ جنيه استرليني لمساعدة الأفراد النازحين في كمبوديا ، ونخطط لمواصلة دعمنا لمنظمات بريطانية غير حكومية تعمل في كمبوديا ولإقامة منشآت تدريبية باللغة الانكليزية داخل البلد للمسؤولين الكمبوديين .

وإزاء المدى الذي ومل إليه تعهدنا بالتوصل إلى تسوية في كمبوديا ، يسر حكومة بلادي أن المجلس اعتمد توا قرارا بإنشاء السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا . إنها أحد عوامل التنفيذ الناجح لاتفاقات باريس . وستكون مهمتها أكثر المهام التي قامت بها الأمم المتحدة طموحا على الإطلاق . إن هدفها هو أن تُتاح للشعب الكمبودي ممارسة حقه في تقرير المصير وانتخاب حكومة ديمقراطية بطريقة حرة وفي سلام . وهذا سوف ينهي سنوات عديدة من المأساة والحكم الاستبدادي في كمبوديا . إن السلام في كمبوديا لن يستفيد منه الكمبوديون وحدهم ، وإنما أيضا شعوب الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا بشكل عام .

إن العامل الآخر من عوامل النجاح هو قيادة مختلف الأطراف في كمبوديا والشعب الذي طالت معاناته في ذلك البلد ، لأن علينا أن نعترف بأنه ما من قوة خارجية ، مهما كانت حسنة النية ، ومهما كانت موضوعية ، يمكنها وحدها أن تحل السلام وتحقق الرفاه والديمقراطية في كمبوديا . فبدون التأييد والتعاون النشطين من جانب جميع الكمبوديين لن تنجح الأمم المتحدة ، وإن الزعامة التي وفرها بالفعل الأمير سيهانوك تكتسي ، في هذا الإطار ، أهمية بالغة .

لقد أبرز الأمين العام ، في تقريره ، بحق الحاجة إلى التقيد بالموعد المستهدف - نيسان/ابريل أو أيار/مايو ١٩٩٣ - لإجراء الانتخابات في كمبوديا . وقد رحبتُ غاية الترحيب بتأكيده مجددا على تلك النقطة في بيانه صباح اليوم . وإذا ما ضاع هذا الموعد سيكون هناك خطر كبير بأن تنحل خطة التسوية . لقد أعرب الأمين العام أيضا عن رأيه الواضح بأن التسريح التام للقوات المسلحة قبل الانتخابات سيكون

أفضل إلى حد كبير من التسريح بنسبة السبعين في المائة التي التزمت بها الأطراف بالفعل . وحكومة بلادي تؤيد تأييدا تاما هذا الرأي . ونحن نؤيد أيضا الشروط الأربعة لنجاح السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا والتي أوردها الأمين العام في الفقرة الأخيرة من تقريره ، وهي أنه لابد أن تحظى السلطة بدعم كامل من مجلس الأمن ، وبتعاون تام مع كل الأطراف المهتمة بالأمر ، وأن تتوفر لها الحرية الكاملة في التحرك والاتصال ، وأنه لا بد من توفير الموارد المالية اللازمة من قبل الدول الأعضاء بالكامل وبشكل منتظم .

وحكومة بلادي ترحب بكون الجمعية العامة قد وافقت فعلا على الاعتماد المبدئي لمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا . وهذا سيمكن من بدء العملية والشروع فورا بالوزع الذي يعد حيويا للحفاظ على الجدول الزمني ، وهو أمر بالغ الأهمية لنجاحها . كما أن هذا سيتيح للأمانة العامة والدول الأعضاء عدة أسابيع تنظر فيها بالتفصيل الجوانب المالية المعقدة للغاية الخاصة بهذه العملية الكبيرة . إن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مصلحة في كفالة الاضطلاع بهذه العملية التي تعد أكبر عملية قامت بها الأمم المتحدة على الإطلاق ليس فقط بنجاح وإنما بشكل فعال من ناحية النفقات .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : السيد الرئيس ، أود أولا أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وأنا واثق بأنكم - بنبوغكم الدبلوماسي وخبرتكم الغنية ستواصلون بشكل ناجح قيادة أعمال المجلس هذا الشهر . أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم السفير ديفيد هناي الذي ترك فينا انطباعا عميقا للأسلوب الكفء الخارق للعادة الذي قاد به أعمال المجلس للاضطلاع بعمله في الشهر الماضي .

إن اعتماد مجلس الأمن الإجماعي اليوم للقرار الخاص بإنشاء السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا يمثل مرحلة جديدة في العملية الرامية إلى إيجاد تسوية

سياسية شاملة للمسألة الكمبودية . إن هذا التقدم يُحرز من خلال جهود منسقة مطولة للمجتمع الدولي ومختلف الاطراف الكمبودية . ونود أن نشكر الامين العام والرؤساء المناوبين لمؤتمر باريس وأعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لجهودهم التي لا تكل . ونود أيضا أن نشكر ونهنئ جميع أعضاء المجلس الوطني الكمبودي الاعلى بقيادة الامير سيهانوك والشعب الكمبودي . وفي الوقت نفسه ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لاهنئ السيد ياسوشي أكاشي لتعيينه ممثلا خاصا للامين العام معنيا بالمسألة الكمبودية ، وأن أشكر السيد رفيع الدين أحمد للعمل الكبير الذي قام به .

إن اتفاقات باريس هي النتيجة التي تُوصل إليها بعد عناء نتيجة الجهد المشترك لمختلف الاطراف . ونحن نأمل أن يرسي اعتماد هذا القرار أساسا قويا للوفاق بين الاطراف الكمبودية الاربعة وللتنفيذ الشامل لاتفاقات باريس . إن مجلس الامن ، بصفته الجهاز الرئيسي المسؤول عن صيانة السلم والامن العالميين ، عليه التزام بضمان اتفاقات باريس ، وتأييد الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية التي يبذلها المجلس الوطني الاعلى ، تحت قيادة الرئيس سيهانوك ، ويكفل المراعاة التامة للاتفاقات من جانب مختلف الاطراف الكمبودية والبلدان المعنية . ونأمل أن توزع السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا - باعتماد هذا القرار - في أقرب وقت ممكن في كمبوديا وأن تبدأ عملها في جميع المجالات .

إننا ندرك تمام الإدراك أن التسوية السياسية الشاملة للمسألة الكمبودية عملية معقدة ، وأنه ستكون هناك صعوبات حتى في المرحلة الاخيرة . مع هذا ، ينبغي لنا أن ندرك أن تقدما أوليا أحرز في تنفيذ اتفاقات باريس مع البدء التدريجي لعمل المجلس الوطني الاعلى وتحديد دور وعمل بعثة الامم المتحدة المتقدمة في كمبوديا . إن تسوية المسألة الكمبودية توضح اتجاه العصر ورغبة الشعوب ، ولذلك فإنها لا يمكن أن يعكس اتجاهها . إن المجتمع الدولي ليحدوه أمل وطيد في أن يرى عودة سريعة لكمبوديا مستقلة مسالمة موحدة غير منحازة إلى الاسرة العالمية . إن هذا سيسهم في تحقيق

السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وفي العالم بأسره . إن اعتماد القرار بالإجماع يدل على أن الوضع العالمي الراهن موات تماما للتنفيذ الشامل لاتفاقات باريس . ونحن نأمل مخلصين أن تنتهز مختلف الأطراف الكمبودية الفرصة ، وتتغلب على الصعوبات ، وتبدأ من منطلق المصلحة الوطنية الشاملة ، وتطرح جانبا عداءاتها السابقة وتتعاون بشكل وثيق مع السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا لتكفل الأداء الهادئ لمختلف المهام خلال فترة الانتقال . إن الحكومة الصينية راغبة في العمل مع البلدان المعنية للتسريع بوزع السلطة في كمبوديا ، وتعزيز التنفيذ الصارم لاتفاقات باريس من جانب مختلف الأطراف والتعجيل بعملية التسوية السياسية الشاملة للمسألة الكمبودية .

في السنوات الاخيرة ، اكتسبت الامم المتحدة شناء واسع النطاق وهي تواصل الاضطلاع بدور هام في صيانة السلم والامن العالميين وتسوية الصراعات الاقليمية بالوسائل السلمية . وفي الوقت ذاته أعربت بلدان عديدة عن قلقها العميق ازاء الزيادة السريعة في نفقات الامم المتحدة على عمليات صيانة السلم . ونأمل أن تفي السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا بمهامها بأكثر السبل اقتصادا وفعالية . ومن ثم ، فاننا نحبذ ونؤيد قيام الامانة العامة باعتماد تدابير مقتصدة تستهدف كفالة الوفاء بمختلف المهام الواردة في اتفاقات باريس .

ختاما ، نود أن نعرب عن الامل في أن تواصل الامانة العامة ، في سياق تنفيذ هذا القرار ، اجراء مشاورات وثيقة مع أعضاء مجلس الامن الدائمين والبلدان المعنية كافة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الطيبة التي وجهها اليّ .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أيما سرور أن مجلس الامن قد اتخذ لتوه القرار القاضي بانشاء السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا . إن هذا القرار يكتسب مغزى تاريخيا بالنسبة لكمبوديا ، بل الواقع بالنسبة للامم المتحدة أيضا .

فبفضل جهود الكمبوديين أنفسهم وكذلك جهود المجتمع الدولي بأسره ، أمكن التوقيع ، في باريس في تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، على الاتفاقات المتعلقة بالتسوية السياسية الشاملة في كمبوديا . ومنذ ذلك الحين بُذلت جهود من جانب المجلس الوطني الاعلى - تحت رئاسة الامير نوردوم سيهانوك ، وبعثة الامم المتحدة المتقدمة في كمبوديا ، لتنفيذ أحكام اتفاقات باريس ؛ ويبدو الآن أن الاستقرار قد عاد الى البلد . وباتخاذ هذا القرار الذي يدعو الى وزع السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، ستُدفع عملية السلم والمصالحة الوطنية قدما الى مرحلة جديدة وهامة .

كما أن القرار يتسم بأهمية كبرى بالنسبة للأمم المتحدة ذاتها التي ما برحت منذ وقت طويل تشارك بنشاط في عملية السلم الكمبودية . ومن خلال أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا ظلت الأمم المتحدة عنصرا ديناميا في الحفاظ على وقف اطلاق النار وازالة الألغام في كمبوديا ، وتمهيد الطريق لانشاء السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا . وعن طريق السلطة الانتقالية ، وهي عملية لم يسبق لنطاقها مثيل في تاريخ المنظمة ، ستضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر في الجهود الرامية الى التحقيق التام للتسوية السياسية الشاملة للصراع الكمبودي .

إن التحديات المتأصلة في انطلاق عملية السلطة الانتقالية تحديات هائلة ، والمهام التي تنتظرنا لن تكون هينة . إلا أن وفدي على ثقة بأن تلك التحديات ، بفضل حكمة ومهارة الأمين العام وممثله الخاص السيد ياسوشي أكاشي وغيرهما الكثير من المعنيين ، ستواجه بنجاح ، وستُجرى انتخابات حرة ونزيهة في الموعد المحدد . وفي هذا السياق ، يحدونا الأمل أن يتسنى كفالة التنسيق والتعاون الوثيقين بين الأطراف المعنية كافة ، وكذلك الكفاءة المُثلى في استخدام الموارد .

في الأشهر المقبلة ، سيتولى مجلس الأمن رصد واستعراض التطورات في كمبوديا ووزع السلطة الانتقالية وأنشطتها في الميدان . أود أن أعيد التأكيد على التزام بلادي بجهود الأمم المتحدة في كمبوديا . فاليابان ، جنبا الى جنب مع البلدان الأخرى ، قد عقدت العزم على تقديم تعاونها ودعمها الكاملين للسلطة الانتقالية من أجل نجاح عمليتها .

السيد فورنتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يود وفد الاتحاد الروسي أن يعرب عن ارتياحه العميق للموافقة الاجماعية على هذا القرار الذي يمثل معلما هاما في قضية التسوية السياسية الشاملة للصراع الكمبودي .

إن القرار بانشاء السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا على أساس خطة الأمين العام ، لتنفيذ الولاية الموكولة الى الأمم المتحدة وفقا لاتفاقات باريس ، يمثل البداية لواحدة من كبرى عمليات صيانة السلم في تاريخ الأمم المتحدة .

ونحن نوافق تماما على رأي الامين العام بأن نجاح السلطة الانتقالية سيتوقف ، في المقام الاول ، على درجة التعاون التي تبديها الاطراف الكمبودية . فمن البديهي ان نجاح العملية سيتحدد في نهاية المطاف ، لا بعدد "الخوذ الزرق" وممثلي الامم المتحدة الموفدين الى كمبوديا فحسب ، بل سيتحدد أيضا بمدى قدرة عملية المصالحة الوطنية والاتفاق في ذلك البلد على البقاء والاستمرار ، وبمدى الوئام الذي ستتبرعم فيه البذور التي غرست هناك لاحترام الديمقراطية وحقوق الانسان .

في القرار الذي اتخذه المجلس اليوم ، وفي البيان الذي أدلى به الامين العام ، يُشار وعن صواب الى الدور الخاص في هذه العملية الذي يخص الامير نوردوم سيهانوك والمجلس الوطني الاعلى في كمبوديا الذي يرأسه ، وهو تعزيز وعي الكمبوديين كافة بالمسؤولية الواجب عليهم تحملها . أما الحوادث والنكسات المنفصلة فلا يجوز أن تعوق التقدم نحو أهم أهداف العملية المقبلة .

نحن نؤمن بأن الاطراف الكمبودية ستستجيب للنداء الموجه من الامين العام للامم المتحدة ومجلس الامن ، من أجل التسريح الكامل لقواتها المسلحة ، وتدمير المتراكم من مخزونات الاسلحة ، وأنها ستتقيد تقيدا صارما بالالتزامات التي قطعتها على أنفسها ، بما في ذلك تقديم كل المساعدات اللازمة الى السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا .

وبالطبع فان ضمان نجاح العملية يكمن في الامتثال الصارم من جانب جميع الاطراف المعنية لروح ونص اتفاقات باريس التي نرتاح لتنفيذها حتى الآن بصفة عامة . وهنا نقول إن الفضل يعود ، الى حد بعيد ، الى بعثة الامم المتحدة المتقدمة في كمبوديا ، تلك البعثة الصغيرة ، ولكن الفعالة والقديرة .

وعلى ضوء المهام المتنوعة التي تواجه الامم المتحدة الآن ، وكذلك الحالة المالية للمنظمة ، نعتقد أنه ينبغي ايلاء انتباه خاص للحاجة الى تنفيذ عمليات السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا بأكثر الطرق فعالية واقتصادا . ونؤمن بأن الحسابات الاولية التي قدرتها الامانة العامة للنفقات المحتملة للسلطة الانتقالية سيتسنى تخفيضها بشكل كبير . ونرى أن الفكرة الواردة في بيان الامين

العام ، عن توخي المرونة في التنفيذ العملي لخطة السلطة الانتقالية ، تعد سبيلا يعول عليه في تحقيق هذه التخفيضات . ونؤيد بحزم نية الامين العام التماس أرشد الطرق لاستخدام الموارد المتاحة لحسم المشاكل التي تواجه السلطة الانتقالية ، مما يسمح بتخفيض تكلفة العملية دون المساس بفعاليتها .

وأحكام القرار المتعلقة بتقارير الامين العام الدورية الى مجلس الامن واستعراض خطة السلطة الانتقالية على ضوء الوضع الحقيقي في كمبوديا والتنفيذ العملي للعملية ، تستهدف تحقيق ذلك الهدف بالذات .

وكما يؤكد قرار المجلس اليوم ، إن الوزع السريع للسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ينبغي أن يركز على اجراء الانتخابات في ذلك البلد في موعد لا يتجاوز أيار/مايو ١٩٩٣ ؛ ونحن نرحب بعزم الامين العام ، المعرب عنه في بيانه اليوم ، على تحقيق ذلك الهدف في موعد لا يتجاوز ذلك الوقت .

وأغتنم هذه الفرصة للاعراب عن امتناننا الخالص للامين العام ، وللسيد أحمد وللممثل الخاص للامين العام في كمبوديا ، السيد أكاشي ، وكذلك لسائر موظفي الامانة العامة الذين قاموا بقدر كبير من العمل الجاد في الإعداد لعملية الامم المتحدة في كمبوديا .

أود أيضا أن أتمنى للسيد بطرس غالي ولممثله الخاص في كمبوديا ، السيد أكاشي ، النجاح في تنفيذ الولاية التي عهد بها مجلس الامن الى السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا . وقد أعرب الامين العام اليوم عن عزمه على زيارة كمبوديا في نيسان/ابريل ؛ ومن شأن هذا دونما شك أن يعزز التنفيذ الفعال لتلك الولاية .

ونحن مقتنعون بأن العملية في كمبوديا ، بفضل تأييدنا المشترك ، ستقدم دليلا دامغا اضافيا على أن الامم المتحدة أداة فريدة للحفاظ على السلم الدولي ، وأنه يمكن بمساعدتها حسم حتى المنازعات الطويلة العهد على أساس المصالحة الوطنية ومسؤولية جميع الاطراف المعنية وكفالة التعبير عن ارادة الشعب عن طريق انتخابات حرة ديمقراطية .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن اتخاذ القرار ٧٤٥ (١٩٩٢) بالاجماع منذ بضع دقائق أنشأ السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا ، وهي أشمل عملية في تاريخ الامم المتحدة . إن الحجم الكبير للاشخاص المستخدمين قد يبدو مثيرا للانتباه ، وما هذا إلا تعبير عن المهام الكبيرة التي ينبغي أن تقوم بها السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا . وتتضمن الولاية جوانب تتعلق بحقوق الانسان ، وتنظيم وإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة ، وإدارة مدنية ، والحفاظ على القانون والنظام ، وترتيبات عسكرية ، وإعادة توطين واستقرار

اللاجئين الكمبوديين والاشخاص المشردين ، وإصلاح الهياكل الاساسية الكمبودية الضرورية خلال الفترة الانتقالية .

وتؤكد هذه العملية على أن نشاط الامم المتحدة في مجال حفظ السلم يفوق بكثير مجرد الانتشار التقليدى "للبيريهات الزرق" بين قوات مسلحة متعادية . فالثقة المتزايدة بالامم المتحدة أدت إلى قيامها بدور أقوى وإلى انخراط أشمل للامم المتحدة في مجال استعادة السلم وصيانته . والنمسا لا يخالجها شك في أن تنفيذ القرار سيكون إحدى المهام الكبيرة جدا ، بيد أننا مقتنعون بأن السلطة ، بفضل القيادة الممتازة لوكيل الامين العام السيد ياسوشي أكاشي ، ستدار بكفاءة بالغة بما يمكنها من التغلب على جميع الصعوبات . وسيتعين على الدول الاعضاء دعم السلطة وذلك بتحمل مسؤولياتها ، وخاصة عن طريق وفائها بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد .

لقد اتخذت اليوم خطوة هامة صوب تنفيذ الاتفاقات بشأن ايجاد تسوية سياسية شاملة للصراع الكمبودي . وبعد أكثر من عقدين من المعاناة البالغة لاح أمام الشعب الكمبودي أخيرا الامل في مستقبل أفضل في ظل مناخ من السلم والديمقراطية . وذلك الهدف لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تعاون جميع الكمبوديين مع السلطة . ونحن مقتنعون بأن المجلس الوطنى الاعلى برئاسة صاحب السمو الملكي الامير نوردوم سيهانوك على إدراك تام بمسؤوليته التاريخية .

ختاما ، أود أن أعبر عن تقديرنا لجميع الذين لم يدخروا وسعا من أجل تحقيق تسوية عادلة ودائمة للصراع الكمبودي ، سواء على الصعيد السياسي أو بالجهود الفعلية - مثل موظفي بعثة الامم المتحدة الطليعية في كمبوديا التي كان من بين أفرادها مواطنون نمساويون .

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن الجهود التي يبذلها الامين العام وممثلاه السيد أحمد والسيد أكاشي لتنظيم السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا تستحق كل اعجابنا وكل تقديرنا .

منذ عشرين عاما بالضبط ، في آذار/مارس ١٩٧٣ ، طرد الامير سيهانوك من فنـــوم بنه وبدأت حرب أهلية لا نهاية لها أودت بحياة سدس سكان كمبوديا . وإن اتفاقـــات باريس التي ساهم في نجاحها الاشتراك الفعال لاعضاء مجلس الامن الدائمين ، قد يســـرت إنهاء هذه المواجهة القاسية . وهذه الاتفاقات ، على الرغم من كل أوجه قصورهـــا ، لا تزال تشكل دونما شك الامل الوحيد لضمان السلم والامن في كمبوديا ، حيث الجرائـــم التي ارتكبت ضد الانسانية وجرائم إبادة الجنس التي ارتكبت هناك ليس لها إلا سابقـــة وحيدة في التاريخ الحديث هي الفظائع النازية .

وليس من قبيل الصدفة أن تكون بعثة السلطة الانتقالية من أجل السلم والتأهيـل في كمبوديا أكبر بعثة في تاريخ الامم المتحدة وهو أمر أوجبته ضخامة مأساة ذلـــك البلد . إنها بداية عملية تدمير الاسلحة ونزع السلاح واعادة توطين مئات الالاف مـــن الاشخاص الموجودين على حدود تايلند واقامة إدارة مدنية ؛ وينبغي أن تتوج بانتخابـات حرة تحقق في كمبوديا أخيرا التعددية السياسية ، وهي الشرط الاساسي لاستقرار السلـــم والنظام في ذلك البلد .

إن دور الامم المتحدة كان ولا يزال دورا مركزيا ، ولكن من الواضح أن الاستعداد المطلق للشعب الكمبودي وقادته سيجعل من الممكن تحقيق الاهداف المتوخاة في قـــرار مجلس الامن المتخذ بالاجماع اليوم .

ويغتنم وفدي هذه الفرصة للتعبير عن التقدير لدور اليابان الفعال في الاعمـــال التمهيدية للسلم ، التي أدت إلى أول وقف لاطلاق النار في أعقاب اجتماع طوكيو فـــي حزيران/يونيه ١٩٩١ ، ولاستعداد اليابان التعاون في عملية اعادة التعمير .

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نود أن نعبـــر عن امتناننا لجميع الذين لم يدخروا وسعا من أجل تحقيق نتيجة اليوم ـ للامين العـــام والسيد أحمد والسيد أكاشي وموظفيهم وكذلك لحكومات عديدة . وأود بصفة خاصة أن أهنـئ السيد أكاشي على تعيينه ممثلا خاصا للامين العام في كمبوديا . وأؤكد له التعـــاون الكامل لحكومتي لدى قيامه بمهامه الصعبة العديدة .

إن تقرير الامين العام عن كمبوديا المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢ يشكل الاساس لقرار مجلس الامن المتخذ توا بشأن انشاء السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا . إن الامم المتحدة ومجلس الامن ما فتئا منذ أكثر من عقد يحاولان ايجاد حل سلمي للصراع في كمبوديا . فبعد سنوات طويلة نكبت فيها كمبوديا بالحرب والاشكال الفظيعة للتعصب والتدمير والمعاناة ، يسر هنغاريا أن تحيط علما بالتوقيع في باريس في شهر تشرين الاول/اكتوبر الماضي على الاتفاقات بشأن التسوية السياسية الشاملة للصراع في كمبوديا . هذه الاتفاقات ، التي أعرب المجلس عن تأييده الكامل لها ، فتحت الطريق لاكبر عمليات الامم المتحدة طموحا وتشعبا .

وفي ضوء التغييرات الايجابية في الساحة الدولية ، فإن المنظمة الدولية في وضع أفضل للمواجهة الفعالة لهذه التحديات التي تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وعملية كمبوديا مثال ملموس على هذا .

لقد أتاح توقيع اتفاقات باريس فرصة تاريخية للتوفيق الوطني الحقيقي في كمبوديا . وهذا ينبغي ان يتم بنجاح بمشاركة جميع الكمبوديين أنفسهم ، بقيادة المجلس الوطني الأعلى وبمشاركة نشيطة من جانب جميع قطاعات المجتمع الكمبودي وترحب هنغاريا باتخاذ القرار بإنشاء السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، وهي مستعدة لتقديم مساهمتها لتحقيق الوفاق بين جميع الكمبوديين ، ولحماية القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وإعمال حق الشعب الكمبودي في تقرير المصير ، من خلال انتخابات حرة ونزيهة

ويحدونا الأمل المخلص في ان يقدر كل الذين يهتمون بأعمال الأمم المتحدة الإمكانات المتاحة وأن يسمحوا للشعب الكمبودي بأن يغض الطرف عن ماضيه الدموي وان يبدأ عهدا جديدا من السلام والاستقرار والعدالة والرخاء في بلاده ، وفي جنوب شرقي آسيا بأسره . وفي نفس الوقت لا يمكننا ان ننسى التاريخ المأساوي الحديث لكمبوديا وان نسمح بأن تعود سياسات وممارسات الماضي في هذا البلد الجريح .

وبالتأكيد على الأهمية التي نوليها لأن يقدم جميع الكمبوديين المساعدة اللازمة الى السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، في تنفيذ ولايتها وفقا للجدول الزمني المحدد ، نذكر من جديد الاستعداد الكامل من جانب حكومة هنغاريا للتعاون بنشاط سواء في إطار العمليات التي تجري في السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا وفي عملية إعادة بناء كمبوديا .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود بادئ ذي بدء ان أعرب عن تقديرنا لكم للقدرة والكياسة الكبيرتين اللتين مارستم بهما رئاستكم للمجلس في الشهر الحالي . وأود كذلك ان أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للمثابرة والقدرة اللتين ترأس بهما الممثل الدائم للمملكة المتحدة مداولاتنا في كانون الثاني/يناير - وقد كان شهرا حافلا بأنشطة غير عادية لمجلس الأمن .

من دواعي ارتياح وفدي العظيم ان يلاحظ اتخاذ القرار ٧٤٥ (١٩٩٢)بشأن كمبوديا ، الذي اتخذ توا بالإجماع ، والذي ينشئ السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في ذلك البلد . ويمثل هذا تتويجا لعملية مفاوضات طويلة ومضنية ، تشرف بلدي بالمشاركة فيها ، وتوجت بتوقيع اتفاقات باريس في تشرين الاول/اكتوبر من العام الماضي . ويستحق الرئيسان المشاركان لمؤتمر باريس ، فضلا عن ممثل الامين العام ، السيد رفيع الدين أحمد ، تقديرنا لجهودهما المضنية ، التي وضعت الاساس لمزيد من العمل .

واننا إذ ندرك ان مصير كمبوديا يكمن في نهاية المطاف في أيدي الشعب الكمبودي ، أود ان أسجل تقدير الهند المخلص للدور الحيوي الذي اضطلع به صاحب السمو الملكي ، الامير سيهانوك ، رئيس المجلس الوطني الاعلى ، في تمهيد السبيل للمصالحة الوطنية . ونحث جميع الاطراف الكمبودية على تقديم أكبر قدر من التعاون من جانبها للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا من أجل الاضطلاع بأعمالها .

وستكون هذه العملية ، بالنسبة للأمم المتحدة ، أكبر عملية لصيانة السلم تم الإقدام عليها حتى الآن - وهي لا تعتبر عملية كبيرة من حيث ما تضمه من أفراد وما تكبده من تكاليف فحسب ، ولكن أيضا من حيث الولاية الواسعة التي أنيطت بتلك السلطة . وأغتنم هذه الفرصة لاعرب عن عميق تقديرنا للأمين العام على جهوده وتقريره الشامل ، والبيان الهام الذي ألقاه أمامنا هذا الصباح . ومن المناسب ان يعين الامين العام شخصا لكي يكون ممثله الخاص في كمبوديا ، يتمتع بالخصال والخبرات اللازمة للإشراف على هذه العملية المعقدة والواسعة . ونقدم تمنياتنا الطيبة أيضا للسيد ياسوشي أكاشي ، إذ يعمل على الوصول بمهمة السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا الى خاتمة ناجحة .

وتعتبر الصلات التاريخية والثقافية للهند بكمبوديا سببا إضافيا لدعمنا لعمليات الامم المتحدة في كمبوديا بكل السبل الممكنة . ونحن مستعدون لأن نتقدم بأوفر دعم للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا وللممثل الخاص للأمين العام في مسؤولياتهما المختلفة ، ولأن نسهم أيضا في جهود إعادة التأهيل والتعمير .

لقد أُعرب عن بعض القلق إزاء حجم وتكلفة عمليات صيانة السلم في كمبوديا . ونشاطر تماما الرأي في أن هذه العملية ينبغي ان تكون على أكبر درجة ممكنة من الفعالية والاقتصاد نظرا للولاية الواسعة التي أنيطت بالاونتاك لا فيما يتعلق بصيانة السلم وانما أيضا فيما يتصل بتنظيم وإجراء الانتخابات وإعادة تأهيل وتوطين آلاف اللاجئين والمشردين والجنود المسرحين .

بيد اننا في نفس الوقت نود ان نغتنم هذه الفرصة لنذكر أنفسنا بأن هذه العملية تنفذ لصالح بلد ولصالح شعب تحملا معاناة جسيمة وتعرضا لأهوال وما يندر ان يوجد لها مثيل في التاريخ . وإذا نجحت الاونتاك ، كما نأمل جميعا ، في استعادة السلم والهدوء والمصالحة الوطنية الى هذا البلد الذي ساده الاضطراب ، ستكون التكلفة لها ما يبررها . وانني واثق بأن كمبوديا المستقلة ذات السيادة وغير المنحازة ستقدم إسهاما جليلا في السلم والاستقرار في الهند الصينية وفي العالم كله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الهند على كلماته الرقيقة الموجهة الي .

السيد فان دايل (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بادئ ذي بدء ان أشكر بإخلاص الامين العام على التقرير الذي عرضه علينا للموافقة . ونحن ندرك مدى الجهد والعمل اللذين تتطلبهما هذه الوثيقة بالنسبة له ولمساعديه ، الذين أود ان أهنئ من بينهم بصفة خاصة السيد أحمد والسيد أكاشي .

في المقام الاول يتسم التقرير الذي عرضه علينا الامين العام بأنه واسع النطاق بطبيعته . وبالنسبة لتلك المسألة ، لا يمكن ان يكون غير ذلك ، إذ ان خطة الامين العام تشكل مرحلة تحويل اتفاقات باريس الى إجراءات عملية . وفضلا عن ذلك ، يتعين على الامين العام ان يتنبأ ، الى حد ما ، بما لا يمكن التنبؤ به . فهو يسلم صراحة في عرضه بأن المعلومات المتوفرة في تقريره ليست كاملة بالضرورة وبأن التقييمات الخاصة بالاولويات ووزع السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا (الاونتاك) لا تكون صحيحة ، في ضوء تطور الحالة في كمبوديا .

ومن ثم يعني هذا ان المجلس يتعين عليه ان يتابع عن كثب تنفيذ عملية الامم المتحدة في كمبوديا ؛ ومن ثم هناك حاجة إلى يقدم الامين العام الى المجلس تقارير منتظمة ومتكررة . وقد يقوم المجلس ، إذا اقتضى الامر ، بإجراء تعديلات وتنقيحات للخطة . وقد ورد هذا بوضوح في الفقرات ١ و ٤ و ١٠ من منطوق القرار الذي اتخذناه توا .

وبالنظر الى ضخامة الاهداف التي ينيطها المجلس بالاونتاك ، والظروف السائدة في كمبوديا - وانني أفكر بصفة خاصة في عوز السكان ، وانعدام كل الهياكل الاساسية تقريبا ، والظروف المناخية - لا يمكن ان تكون ميزانية الاونتاك إلا ميزانية هائلة . بيد انه بينما نرغب في الحفاظ على فعالية الخطة ، تعتقد بلجيكا رغم ذلك بأن هذه الميزانية ينبغي ان تكون محل تدقيق وثيق في كل الاوقات وبانه ينبغي حساب كل النفقات بدقة كبيرة .

إن التنقيحات الدورية للخطة فيما يتعلق بجوهرها ستتيح الفرصة لتنقيحها وتعديلها فيما بعد لاغراض الميزانية مع الاحترام الكامل لاختصاصات الجمعية العامة ، بطبيعة الحال .

وحتى نبقي على ميزانية الاونتاك في نطاقها المحدد ، الذي يعتبر بالفعل واسعا تماما ، سنحتاج ، في رأينا ، الى ان نولي اهتماما خاصا لعنصرين : أولا ، هناك حاجة الى الاحترام الدقيق للجدول الزمني المحدد . وفي ظل الظروف المناخية التي أشرت اليها بالفعل ان كل تأخير في تنفيذ الخطة قد يؤدي الى مصاعب غير متوقعة قد تكون تكلفتها باهظة للغاية .

ثانيا ، وبدلا من القيام بنزع أسلحة الأطراف الكمبودية بنسبة ٧٠ في المائة ، كما نصت على ذلك اتفاقات باريس ، فإن قرارنا يوصي - وبحق ، في اعتقادنا - بإجراء تسريح شامل للجنود . فضلا عن ذلك ، فإن هذا القرار ، الذي اقترحه الأمين العام ، قد يكون التحقق منه ليس سهلا وبالتالي أقل كلفة فحسب ، ولكن أيضا ربما يشكل أحد اجراءات بناء الثقة من جانب الأطراف ، وبالتالي تسهيل اعادة تشكيل الجيش الوطني الكمبودي في الوقت المناسب .

هناك نقطة أخرى ينبغي عليّ التوقف عندها . إن وفد بلادي يشعر الى حد ما بالقلق إزاء البداية التي تسير ببطء شديد والمتعلقة بعملية إزالة الالغام في كمبوديا . إن الإبطاء الحاصل هنا يجعل من وزع العناصر العسكرية التابعة للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا قبل بدء موسم الأمطار عملية تنطوي على مخاطر ، كما نعلم جميعا ، وبالتالي فإنها تُعرضالجدول الزمني للعملية بأسره للخطر . لقد سبق لي وأشرت الى الآثار المترتبة على الميزانية التي ينطوي عليها مثل هذا التأخير ، وثمة ما هو أشدّ خطورة في نظرنا : إن عملية سريعة أو ناقصة للالغام من شأنها أن تعرّض على نحو بالغ الخطورة سلامة السكان ، وعناصر السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا واللاجئين الكمبوديين الذين سيشاركون في الانتخابات . ويبدو لي ، أن هذا الجانب من الخطة لا يمكننا المساومة عليه ، وأنه في هذا الإطار ، كما يدرك الأعضاء ، يؤيد وفد بلادي تأييدا كاملا الفقرة ٦ من القرار ، الذي يدعو الأطراف للقيام بكل ما في وسعهم لضمان السلامة القصوى للمشاركين في عملية السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا .

ومع ذلك ، فإن المخاطر والشكوك التي ستحيط حتما بعملية ضخمة كهذه يجب ألا تنسينا لُبّ الموضوع : فبفضل اتفاقات باريس ، وعمل الأمم المتحدة ، ينبغي أن يتمكن الشعب الكمبودي من ممارسة حقه في تقرير المصير من خلال انتخابات حرة وعادلة تديرها وتشرف عليها الأمم المتحدة . وينبغي أن يكون بمقدور الشعب الكمبودي الانتفاع من

احترام حقوق الإنسان . وينبغي له في نهاية المطاف أن يتمكن من طيّ صفحات أشد الفصول ظلاما في تاريخه والى الابد .

وهذا الأمر يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلد مثل بلدي ، الذي كان من أوائل البلدان التي انتابها القلق بشأن امكان عودة كمبوديا الى سياسات وممارسات الأمس القريب . أقول هذا للتأكيد على الأهمية التي يوليها بلدي للفقرة السادسة من ديباجة قرارنا . لكل الأسباب السالفة الذكر مجتمعة ، فإن بلجيكا تشترك اشتراكا تاما في تبني القرار الذي وافقنا عليه لتونا .

السيد أيالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بداية ، اسمحوا لي أن أعرب عن عميق امتناننا للأمين العام على التقرير الذي قدمه لنا في ١٩ شباط/فبراير وعلى ما قدمه من معلومات والبيان الذي أدلى به هنا صباح اليوم ، والذي نتفق معه تماما .

دعني أُعرب أيضا عن شكرنا للسيد أحمد والسيد أكاشي على ما بذلاه من جهود ، هذه الجهود التي سيستمران في بذلها بالتأكيد ، لضمان نجاح العملية الكمبودية .

إن القرار الذي اعتمده مجلس الأمن بالاجماع وعلى التو يمثّل خطوة هامة جدا على طريق عملية صنع السلام الشاقة والطويلة في كمبوديا . فالتاريخ الحديث لا يسجّل أية حالة أخرى تعادل في معاناتها وبلائها الإنساني ما عاناه الشعب الكمبودي على مدى العقدين الماضيين . فليس هناك من حالة تماثلها حيث أدى الصراع الداخلي على السلطة السياسية الى دفع ثمن باهظ كهذا وترك آثارا مأساوية كتلك التي حلّت بهذا البلد . لذلك لم يكن الطريق الى المصالحة سهلا ، بل كان محفوفا بمخاطر جمّة .

مع ذلك ، ومن حُسن حظ الملايين من الكمبوديين الأبرياء الذين يسعون الى تحقيق السلم فقط في بلدهم ، ما كاد الحوار أن يبدأ بين الأطراف ، حتى تم التوصل الى تحقيق انجازات هامة . وفي الواقع ، فما أن جرى طرح الاطار الخاص بتسوية سياسية عريضة للنزاع الكمبودي ، والذي صادقت عليه الأطراف لدى توقيعها على اتفاقات باريس ، حتى تولد الأمل بين الشعب الكمبودي بأن السلام سيتحقق وبأن مجتمعهم سيتجدد

من خلال ممارسة الديمقراطية والتفاهم المشترك . وبفضل هذا ، أصبح وقف اطلاق النار ممكنا ، كما أمكن تشكيل المجلس الوطني الأعلى وتفويض السلطات الشرعية التي اعترفت بها جميع الاحزاب التي التزمت جديا بالعملية التي بدأت في باريس . وتم تحقيق انجاز هام آخر تمثل في انشاء بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا .

إن القرار الذي اعتمده المجلس لتوه ليس مجرد خطوة أخرى في تلك العملية بل أيضا أكبر خطوة حاسمة صوب تنفيذ فعّال لاتفاقات باريس من خلال برنامج واسع ومعقد لم يسبق له مثيل في الامم المتحدة . وفعليا ، فإن الخطة تشتمل على سلسلة من المهام والمسؤوليات التي تتجاوز الانشطة التقليدية للأمم المتحدة . وهذا ينطبق على المساعدة الانتخابية ، بل أنه ينطبق أكثر على الإدارة الفعلية للدولة . ونتيجة لذلك ، ستكون المهمة التي تضطلع بها السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا هائلة وحساسة . إن نجاحها سيعتمد ، كما أبلغنا الأمين العام ، على إرادة الأطراف الكمبودية على الوفاء باتفاقات باريس وعلى الدعم الذي تستطيع الأمم المتحدة توفيره للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا .

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن وجود الأمم المتحدة يستمد أساسا من الموافقة الصريحة للشعب الكمبودي وسائر مكوناته السياسية . فلو لم يتم تحقيق هذا الشرط الضروري ، لما كان هناك ما يسمى بالسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا .

إن تنفيذ الخطة في كمبوديا سيكون مكلفا ، ومع عمليات صيانة السلم الاخرى التي جرت الموافقة عليها مؤخرا ، ستترتب على الدول الأعضاء جميعها أعباء اقتصادية ثقيلة . إن الزيادة في عمليات صون السلم والمشاركة المتزايدة والناجحة للأمم المتحدة في حل المشاكل في بقاع مختلفة من العالم ، هذه المشاركة التي نرحب بها أشد الترحيب ، تجعل منها مسألة تتسم بالعجالة لنا جميعا كي نقوم بإجراء دراسة وافية للحالة والطرائق التي تمكننا من تمويل هذا النوع من العمليات ، وينبغي على كل عضو من الأعضاء في منظمتنا المشاركة الفعّالة في البحث .

إن وفد إكوادور يدرك الطبيعة الجادة والدقيقة للنزاع الكمبودي ، ونرى في الإجراء هذا الذي اتخذه المجلس استجابة ضرورية من جانب المجتمع الدولي للتجربة المريرة التي مرّ بها الشعب الكمبودي مؤخرا . وفي هذا ، كما في جميع الحالات الأخرى التي عالجها مجلس الأمن ، فإن اكوادور تباشر أعمالها بوحي من تقاليدها الإنسانية والقانونية والسلمية الضاربة في العمق . ولذلك صوتت الإكوادور لصالح هذا القرار ، وهي تدعم الخطة المعقدة الرامية الى تحقيق السلم والمصالحة وذلك اقتناعا منها بإننا نسهم بذلك اسهاما ايجابيا في قيام كمبوديا جديدة وديمقراطية وأخوية .

السيد زننغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نودّ أن نهنئ الأمين العام وفريقه ، فضلا عن الدول الأعضاء التي أسهمت في العمل الذي توّج بتوقيع اتفاقات باريس في تشرين الأول/اكتوبر الماضي وفي الإعداد لخطة التنفيذ ، التي هي ، بالرغم من نطاقها وضخامتها ، خطة عملية ومناسبة .

وإذ يتم التوقيع على اتفاقات باريس ، وإذ تسير كمبوديا الآن على طريق لا رجعة فيه ، ولنا في ذلك كل دواعي الأمل ، لتحقيق السلام والعودة الى حياة طبيعية ، فإن هذا شهادة على المصداقية المتصاعدة والقائمة المتزايدة بإنجازات منظمتنا في مجال صنع السلم وصيانة السلم .

وليس لدى زمبابوي أوهام حول ضخامة المهمة التي تنتظرنا في تنفيذ الخطة التي اعتمدناها للتو . فالجدول الزمني المرسوم بعناية ومهام الحفاظ على السلم والعملية الانتقالية يجب تنفيذها بدقة وحرص . ولكون هذه الخطة أكبر عملية من نوعها في تاريخ أنشطة الأمم المتحدة للحفاظ على السلم وأكثرها تكلفة ، بما لها من مكونات وعناصر عديدة ينبغي مراعاتها ، فإننا على ثقة من أنها لن تكون صعبة المأخذ وأن جميع الأطراف المعنية ستتعاون في تنفيذ الخطة .

إن ذاكرتنا مليئة أيضا بالتاريخ المأساوي الاخير لكمبوديا . ولذلك يحدونا وطيد الأمل في أن تكون كمبوديا الجديدة متحررة من هذه السياسات والممارسات التي أدت الى الحالة المضطربة التي نشهد نهايتها الآن . إننا نتطلع الى التقارير الدورية المقدمة من الأمين العام عن تنفيذ القرار ، ونضم صوتنا الى دعوة جميع الدول الأعضاء الى تقديم المساعدة بشتى السبل الممكنة لتأهيل كمبوديا ، وخصوصا فيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين والاشخاص المشردين .

وأخيرا ، إن التكلفة الضخمة لتنفيذ الخطة تحتل المقام الأول في اعتباراتنا . ومع أننا نرى أن السلم لا يقدر بثمن فإننا نأمل في إيجاد السبل والوسائل في المحافل المعنية في منظمتنا لتخفيض هذه التكلفة بما يرضي الجميع . فنحن ندرك إدراكا قويا أن هناك مراعات أخرى قائمة سيطلب من منظمتنا القيام بعمليات مماثلة بشأنها ، وبالتالي ندرك الحاجة الى الاقتصاد قدر الإمكان بمواردنا لهذا الغرض .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدلي الآن ببيان بوصفي ممثل الولايات المتحدة .

ترحب الولايات المتحدة باتخاذ القرار ٧٤٥ (١٩٩٢) بالاجماع ، بإنشاء السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا . كما أننا نرحب بالبيان الذي أدلى به الأمين العام هنا هذا الصباح . إن هذه الخطة التي طال انتظارها تشكل معلما في الجهد الشاق الذي بذل على مدى سنوات عديدة للتوصل الى تسوية سياسية شاملة للنزاع الكمبودي . وقد كان الهدف الأسمى للولايات المتحدة والكثير من أصدقاء كمبوديا الآخرين هو تحقيق سلم عادل ودائم ، يتيح للشعب الكمبودي الحق في اختيار قادته عن طريق انتخابات حرة

ونزيهة ، وحماية حقوق الإنسان في بلد انتهكت فيه هذه الحقوق انتهاكا مفجعا . إن الاتفاقات على إيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع الكمبودي ، الموقعة في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر في باريس ، أعطت الأمم المتحدة دورا رئيسيا في المساعدة على تحقيق هذه الأهداف وغيرها من أهداف التسوية ، وهي تشكل الأساس للإجراء الذي اتخذه المجلس اليوم .

وأود أن أشيد بكم ، سيدي الأمين العام ، على الاهتمام الشخصي القوي الذي أبديتموه في إعداد الخطة التي ستضطلع الأمم المتحدة بمقتضاها بمسؤولياتها . إن خطتكم تتفق مع روح ونص اتفاقات باريس . وحكومة بلادي ترحب أيضا بتعيين شخصية محنكة وقديرة ، السيد ياسوشي أكاشي ، ليكون ممثلكم الخاص لكمبوديا وليترأس السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا . ونأمل أن يجري الآن وزع السلطة بسرعة من أجل الحفاظ على التسوية وضمان إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة في إطار الجدول الزمني الموضح في تقريركم .

إن التسوية الكمبودية ، في رأيي ، نجاح يمكن أن يقال عنه بحق أن وراءه كثيرين . ولن أحاول سرد إسهامات أفراد من بلدان عديدة يمكن أن يدعوا بحق أنهم كانوا وراءه ، ولكنني أود أن أتقدم بكلمة امتنان صادق لقيادة الأمين العام السابق ، خافيير بيريز دي كوييار ، وللجهود الحثيثة لوكيل الأمين العام رفيع الدين أحمد ، وللإسهامات التي قدمها الكثيرون من موظفي الأمانة العامة الموهوبين والمتفانين .

ومن الأساسي أيضا للتسوية ، فضلا عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، وجود روح التعاون فيما بين الكمبوديين ، التي أتاحتها القيادة التي أبداها صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك . إن دعمه الثابت والتعاون النشيط من جانب قادة كمبوديا وشعبها ، الذين وضعوا ثقتهم في الأمم المتحدة ، عنصران حيويان لنجاح بعثة السلطة .

إن الطريق أمامنا لن يكون سهلا ؛ فلا يزال يتعين القيام بالكثير من الأعمال العاجلة والشاقة . ومن الواضح أنه سيقتضي توفير الدعم السخي والاهتمام المستمر من

جانب المجتمع الدولي من أجل بلوغ أهداف التسوية . وإننا نرحب ترحيبا حارا بعزم الأمين العام على أن يستعرض وينقح باستمرار عملية السلطة الانتقالية في ضوء التجربة الفعلية والمعلومات الجديدة ، بغية تحقيق أكبر قدر من الفعالية وتأمين الاستخدام الانجع للموارد . ونرحب بالإعلان عن زيارته المزمع القيام بها الى كمبوديا ، في هذا الصدد بالذات . وأعتقد أن الولايات المتحدة يمكنها أن تسهم إسهاما هاما في هذا الجهد ، وهذا أمر أساسي نظرا للتكلفة الكبيرة وضخامة العملية . وتتعهد الولايات المتحدة بالعمل عن كثب مع الأمين العام وموظفيه ، علاوة على سائر أعضاء مجلس الأمن والبلدان المهتمة ، على امتداد الأسابيع القادمة وفي أثناء العملية . ونحن على اقتناع بأن زيادة فعالية السلطة ، وبالتالي تقليل تكلفتها ، ستعود بالفائدة على العملية وعلى المنظمة على حد سواء .

إن الولايات المتحدة تراقب بارتياح عميق زيادة تطور التعاون الدولي ، الذي أدى بدوره الى زيادة التوقعات بأن الأمم المتحدة ستضطلع في نهاية المطاف بالمسؤوليات المتفقة مع رؤية مؤسسيها . ولم يحدث قط أن كان النطاق الكامل لهذه الرؤية وأهميتها أكثر وضوحا مما كان عليه في الولاية الموافق عليها اليوم لوجود الأمم المتحدة في كمبوديا . إن الأمم المتحدة على استعداد الآن للبدء بمشروع ذي حجم ونطاق وتكلفة كبيرة . ومن المرجح أن تساعدنا تجربتنا في كمبوديا على رسم التصورات في السنوات القادمة للأمم المتحدة بوصفها أداة فعالة لمعالجة المنازعات الاقليمية وملاحية مبدأ الأمن الجماعي الذي تنتهجه . إننا نستخف بهذا التحدي بل إننا عازمون على مواجهته بتصميم وإبداع .

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس .

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي . بذلك يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥